بايدن والحذر الفلسطيني المطلوب

معن البياري

طبيعي أن يرتاح الفلسطينيون لمغادرة أسوأ رئيس أميركي، البيت الأبيض، فقد تطرّف ترامب وإدارته في معاداتهما الشعب الفلسطيني. وطبيعي أن تستقبل السلطة الفلسطينية بمقادير من التفاؤل وعود الرئيس الجديد، جو بايدن، بإعادة مساعدات مالية، كان قد أوقفها سيئ الذكر، لبرامج خاصة باللاجئين ولمؤسسات فلسطينية. وطبيعي أن تلاقي النخب الفلسطينية، في السلطة والمجتمع العام، رمي بايدن صفقة ترامب نتنياهو إياها، بالتقدير، سيما وأن الرجل أعلن في برنامج له، في أغسطس/ آب الماضي، التزامه «حل الدولتين»، ومعارضته أي خطوات أحادية من أي جانب تقوض هذا الحل، وكذلك ضم إسرائيل أراضي فلسطينية وتوسعها الاستيطاني. وسيما أيضا أنه أعلن نيته إعادة المساهمة المالية الأميركية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وهذا كله يعني أن بايدن سيلغي قرارات لترامب استهدفت الشعب الفلسطيني. وإذ بادرت رئاسة السلطة الفلسطينية إلى قطع جميع أشكال العلاقات والتواصل مع الإدارة الأميركية غير المأسوف عليها، منذ أكثر من عامين، فإن مسارعة الرئيس محمود عباس (85 عاما) إلى إرسال برقية تهنئة إلى بايدن (وأخرى إلى نائبته)، تعد بادرة مهمة باتجاه إيجابي لاستعادة العلاقات الرسمية الأميركية الفلسطينية، إذا ما عملت الإدارة المرتقبة في واشنطن في هذا الأمر.

لا حاجة لتعريف الرئيس عباس وفريقه بأن التحالف المتين بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يهتز أبدا، وبأي مقدار، بتغير الرئيس في البيت الأبيض، ولا بتحول الإدارة الأميركية من جمهورية إلى ديمقراطية أو العكس، فهذا من البديهيات الذائعة. ولا مدعاة لتذكير الرئيس عباس وفريقه بأن جو بايدن، ظل منذ صار عضوا في الكونغرس، في العام 1972، من أهم الداعمين في الحزب الديمقراطي لإسرائيل، وأنه جهر بصهيونيته، وبالتزامه المطلق بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري، وهو الذي عمل بجهد مشهود، لما كان نائبا للرئيس أوباما، على تقديم هدية ثمينة لإسرائيل، تمثلت برفع الدعم العسكري لها إلى 38 مليار دولار، على مدار عشر سنوات (كانت 30 مليارا).

أما وقد شاع، في الأسابيع القليلة الماضية، أن من أسباب التباطؤ الذي وصل إلى منزلة التجميد في مسار تنزيل مقرّرات تفاهمات اجتماعات إسطنبول بين حركتي حماس وفتح لإنجاز المصالحة الفلسطينية العتيدة، انتظار حسم انتخابات الرئاسة الأميركية، فذلك هو ما يجدر الحديث عنه وبشأنه، وتذكير الرئيس عباس وفريقه بأكثر من نقطة نظام واجبة في هذا الخصوص. والمأمول أن يكون هذا الذي تردد وانكتب وتم التلميح إليه في غير مناسبة مجرد شائعة، لا صحة فيها. ولكن الذي يحدث في ملف المصالحة بعد حزمة تفاؤل واسعة بتنفيذ استحقاقاتها وقائع منظورة في المشهد السياسي العام يجعل واحدنا يتحسب مما إذا كان أمر فوز بايدن أو ترامب برئاسة أميركا كان في خلفية التعثر الذي نرى.

وإلى هذا، لا بأس من استقبال يد ممدودة من إدارة بايدن بيد فلسطينية ممدودة تجاهه، غير أن هذا لا يفترض أبدا الاتكال على هذا الرئيس الأميركي، والبقاء في منطقة انتظار مبادرة السلام التي قد يعمل على إنجازها (كل الرؤساء الأميركيين تقريبا طرحوا مبادرات سلام شرق أوسطية منذ مبادرة روجرز في عهد نيكسون في 1970). ولا يجدر أن تعني تلك اليد التسليم مسبقا بأن الوعود التي أطلقها المرشح بايدن ستكون قيد التنفيذ على وجه السرعة، فلن يكون مفاجئا، ولا ينبغي أن يكون مستغربا، أن تربط إدارة الرئيس الديمقراطي الجديد، كل خطوة من وعوده تلك بمطالب يتم الإلحاح على الجانب الفلسطيني لتنفيذها. ومن المرجح أن يكون منها العودة إلى مفاوضات مع المحتل الإسرائيلي، لا سقوف زمنية ولا مرجعيات قانونية لها، لتصير طبخا جديدا في الحصى، معطوفا على مدائح للرئيس بايدن لشجاعته في إلزام إسرائيل على الجلوس على طاولة المفاوضات. من دون أن يتمكن فخامته من وقف أي مشروع بناء استيطاني جديد، ذلك أن المواقف المعلنة له لفظية، ويتم الاكتفاء بترديدها، من دون إلزام إسرائيل بشيء في صددها، ولا بربط أي مساعدات أو طلبات لها بوقف توسع استيطاني ما. وفي البال أن الرئيس أوباما جهر، في الأسابيع الأولى لرئاسته، في العام 2010، بمواقف متقدمة في هذا الخصوص، ثم نزل عن الشجرة وحده، بعد أن عرف حدود حركته، وبعد أن تجنب خوض معركة لا لزوم لها.

أسوأ ما يمكن أن تقدمه الرئاسة الفلسطينية للرئيس بايدن التلهف عليه، من دون الحذر الجدّي المطلوب والملح.

عندما يهدم الاحتلال بيتاً فلسطينياً

أسامة عثمان

في سياق حديثه عن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وبيوته، قسرًا، قال الشاعر الفلسطيني، عبد اللطيف عقل، في مقابلة تلفزيونية، إنَّ الشعب الفلسطيني، حين فقد، أفرادًا ومجموعاتٍ، في جزئه الأكبر، البيتَ، لم تُغْنِه كلُّ منازل الدنيا عن هذا البيت؛ لأن البيت هو الوطن، البيت هو الطفولة، (...)، البيت هو أوّل إبداع فنّي، (...) البيت أوَّل وعي بين الطفل وأمِّه، البيت هو أوَّل مسؤولية الأب نحو ابنه (...). البيت، في النهاية، سابق لوجودنا، (...). البيت يقرِّر سلوكنا، أما المنزل فنحن نتحكّم به؛ نبنيه نبيعه نبادله، نمتلك أكثر من منزل، نتركه غير آسفين عليه». وفي المحصِّلة، رأى في البيت معادلًا للوطن، وبدون بيتٍ لا نستطيع أن نركِّب شيئًا، بخلاف المنزل العابر، والمؤقَّت.

وفي تعقيبه على هدم الاحتلال بيوت الفلسطينيين، قال هم لا يتصوَّرون أنهم حين يهدمون بيتًا فلسطينيًا ينبني هذا البيتُ في النسيج النفسي الاجتماعي، والتركيب الروحي، لصاحب البيت المهدوم، ولشعبه وللأمَّة العربية كلِّها، وبالتالي. (...) فالبيت الذي هُدِم حِسيًا لم يُهدَم على المستوى النفسي، وعلى مستوى الصمود، وعلى مستوى الزمن القادم، أصبح له أركانٌ أكثر ثباتًا.

يستدعي هذا الكلامَ ما قامت به قوَّاتُ الاحتلال الإسرائيلي، في الأيَّام القليلة الماضية؛ من هدم للبيوت في القدس والأغوار، وما تعزم عليه حكومة الاحتلال من هدم للمساكن الفلسطينية في الخان الأحمر، وهي السياسة التي دأبت عليها دولة الاحتلال، منذ نشوئها، في سعي حثيثٍ؛ لمحو كلِّ مظهر من مظاهر الوجود الفلسطيني؛ ماديٍّ، أو معنوي، ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى طمس الوجود الفلسطيني، وإحلال مظاهر الاحتلال محلَّها. ويقع البيت الفلسطيني، بما يعنيه، وبما ينتجه، وبما ينطوي عليه من تهديد مقاوِم، في صُلْب هذا الوجود الحيّ والمتوارَث. ودولة الاحتلال، وهي تدرك ما يعنيه البيت لأهله وساكنيه، تطمح إلى تصديع البناء النفسي، وتوهين النسيج الاجتماعي، قبل طموحها إلى إلحاق الخسائر المادية.

هذا الهدم الذي يغلّفه الاحتلال بذريعة «تدريبات الجيش»، أو بذريعة «البناء غير القانوني»، علمًا بأنه يضع أمام حاجة الفلسطينيين الملحّة والحيوية للبناء شروطًا تعجيزية، لقي إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دانت «هدم إسرائيل المباني الفلسطينية في حيّ وادي الحمص، بقرية صور باهر (جنوبيّ القدس الشرقية المحتلة)». وقال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إن قوّات الاحتلال هدمت قرية حمصة البقيعة بالكامل، شرقي طوباس، في منطقة الأغوار. ومنذ بداية العام الجاري (2020)، هدمت سلطات الاحتلال 689 مبنى في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، وشرَّدت 869 فلسطينيًا، وتركتهم من دون مأوى، وَفْق بيانات للأمم المتحدة. وأفادت منظّمة التحرير الفلسطينية بأنَّ هدم المنازل الفلسطينية في القدس المحتلّة التي يمضي الاحتلال في تغيير طابعها الديمغرافي بلَغ رقمًا قياسيًا للعام الحالي، يعتبر الأعلى، منذ عشرين عامًا.

وظاهرٌ للعيان أنَّ التركيز الاحتلاليَّ في سياسة الهدم مسلَّطٌ، في هذه المرحلة، على القدس، لاستكمال تهويدها، وإخراجها من التفاوض، وكذلك على منطقة الأغوار؛ تمهيدًا لضمِّها، من دون أن يعفي ذلك سائر المناطق الفلسطينية المحتلة (من أبرزها مدينة الخليل) من هذه الأداة الاحتلالية التخريبية. وليس قطاع غزة عنّا ببعيد، وهو الذي ظلّ الاحتلال ينتهز أيّ فرصة في حروبه العدوانية المتكرّرة على القطاع؛ لتهديم بيوته وعماراته السكنية، من دون السماح بإعادة إعمار ما هدّمته الحرب.

وبحسب فلسطينيين هُدمت منازلهم في منطقة الأغوار، مثلًا، فإنَّ قوَّات الاحتلال التي وصلت كانت تمنح أصحاب البيوت المقرَّر هدمها عشر دقائق فقط؛ لإخلاء بيوتهم، قبل هدمها.. بهذه الخفّة، أو الاستخفاف يتعامل الاحتلال مع البيت الفلسطيني، بكل ما ينطوي عليه عند أصحابه من معانٍ يصعب التعبير عنها. وبتعبير الشاعر محمود درويش: «بدقيقة واحدة، تنتهي حياةُ بيتٍ كاملة (...) والبيوتُ تُقْتَلُ كما يُقْتَلُ سُكَّانها. وتُقْتَلُ ذاكرةُ الأشياء».

ويبقى البيت في فلسطين محتفظًا بأبعاده الاجتماعية الوطنية، على الرغم من عوامل حديثة، اقتصادية، عائدة، في غير قليل منها، إلى الاحتلال، فقد كان البيت كثيرًا ما يتكوّن في أجواء جماعيَّة أشبه بالاحتفالية، ليس من أقارب صاحب البيت، فقط، ولكن، بالأخص، من أبناء الحيِّ، أو الحارة، حيث يتشارك أبناء الحارة، عمليًا، في كلِّ مراحل البناء. وكانت مِساحة البيت، ونمط بنائه أكثر رحابة، وخصوصيّة؛ حيث يحتوي غالبًا ساحة سماويَّة، ولا سيما في المناطق الريفية (كان معظم سكّان فلسطين يقطنون الريف، في أوائل القرن الفائت)، وكان بذلك يسمح بتربية بعض أنواع من الماشية كالأغنام، مع تربية الطيور، وغيرها، إلى جانب زراعة أشجار مألوفة، كالتين والليمون والرُّمَّان واللوز، وغيرها، في نمطِ إنتاج زراعيٍّ، أقرب ما يكون إلى الاكتفاء الذاتيّ الذي لا يتطلَّب نقودا كثيرة؛ فقليل منها يكفي لشراء الحاجيَّات المحدودة التي لا ينتجها أصحابُ البيت. مع مستوى عيشٍ يقوم على البساطة، والرِّضا، بروحيَّة أقلّ نهمًا للاستهلاك والتنويع الباذخ. وكان هذا النمط من البناء أقرب إلى تحقيق المتطلَّبات الصحية، حيث التعرُّض للشمس صباحًا، وضحى، وفي المساء. وكان أيضًا أقرب إلى تهيئة الجلسات الجماعية؛ من أبناء الحارة؛ رجالًا ونساء. و«كأنهم عائلة كبيرة»، وكان حصيلة هذا النمط من العيش الاقتصادي والاجتماعي أقرب إلى استدامة أسباب الصمود والنضال وتغذيتها، إذ كانت العائلة تتمتّع بشكلٍ من «الحماية الاجتماعية»؛ فلو استُشهدَ الأب، فبالإمكان الحفاظ على الأسرة، برعايةٍ حثيثةٍ من الجَدّ والأعمام، مثلًا، ولم يكن ثمَّة مخاوفُ كبرى من تَشظّيها، أو دمارها. ولذلك لم يجد الفلسطينيون في الانتفاضة الأولى، أواخر 1987، مثلًا، كبيرَ عناء في التضامُن والصمود، أمام إجراءات الاحتلال، كمنع التجوّل الذي كان يطول، أحيانًا؛ حتى يبلغ الشهر تقريبًا.

> تدرك دولة الاحتلال ما يعنيه البيت لأهله وساكنيه، وتطمح إلى تصديع البناء النفسي، وتوهين النسيج الاجتماعي

اليوم، أخذ يتغلّب، في المدن، نمط بناء العمارة السَّكَنية، وامتدَّ ذلك إلى مناطق أقرب إلى الريفيَّة، وذلك لضِيق المِساحات؛ بسبب تحجيم الاحتلال للتوسُّع، وعدم السماح بتوسُّع الخارطة الهيكلية لتلك التجمُّعات السُّكَّانيَّة. ومع هذه التحوّلات، تراجعت علاقات الجيرة، وهذه بالطبع ليست ظاهرة فلسطينية خاصة. ومع هذا النمط من المساكن الذي يعكس مستوى معيشيًا متواضعًا، إلى حدٍّ ما، غالبا، ما تنخفض نسبة الولادات، وأعداد الأبناء؛ من ثلاثة إلى أربعة، في المجمل، بعد أن كانت في الآباء، والأجداد تتراوح من ستة إلى تسعة، أو أكثر، بارتباطٍ أوثق بين الأقارب، وبنمط عائليٍّ أقرب إلى العائلة الممتدَّة؛ الأمر الذي كان يسمح بمقادير أكبر من التضامُن والتعاون الاقتصادي والمعيشي. ويحيل هذا التحوُّل إلى ما يمكن تسميتها المعركة الديمغرافية بين الفلسطينيين العرب واليهود الصهاينة، حيث ترتفع، نسبيًا، نسبة المواليد في أوساط المتديِّنين الحريديم، إذ سبَق أنْ دلّت معطيات دائرة الإحصاء المركزية، في دولة الاحتلال، على أنَّ نسبة الولادة فيها تزيد على النسبة في الدول الغربية، وأنَّ هذا الارتفاع يعود، بالأساس، إلى نسبة الولادة الكبيرة في المستوطنات اليهودية، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بشكل خاص، وكذلك في البلدات التي يعيش فيها متديّنون يهود. وعلى الرغم من أنَّ العلاقات الاجتماعية المائلة إلى الفردية، وانخفاض نسبة المواليد، هما ظاهرتان عالميتان، إلا أنَّ تحقُّقَهما في فلسطين المحتلَّة، لا يساعد على تعزيز التشارك في مواجهة التهديدات الاحتلالية الوجودي، كما كان الحال على مدار عقود النضال، وكما شهدناه في الانتفاضة الأولى، حيث كان تلك الحاضنة الاجتماعية أرضيَّةً ناجزة للعمل النضالي والتنظيمي.

بالطبع، لا تقتصر عوامل الوحدة على عامل واحد، فالمشترَكات الجمَّة، والمتجذرّة؛ ثقافيًا، ووجدانيًا، فضلًا عن المُعايَنة اليومية والملموسة لخطر الاحتلال، لا تنفكُّ تغذّي، في الحدّ الضروري، أسبابَ النضال والتضامُن العابرة للتغيُّرات. والاحتلال لن يستفيد جذريًا، حين يهدم البيوت، ما لم ينجح في تفكيك تلك العلاقات الاجتماعية الباقية والمستندة إلى ذلك الحسّ الوطني الجماعيّ.

(كاتب فلسطيني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

أما وقد انتهى الكابوس... ما العمل الآن؟

وائل السواح

جو بايدن هو الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة الأميركية. أما دونالد ترامب فسيذكره التاريخ مزحة أميركية سمجة، أو قد يُدرَّس في كتب التاريخ مثالا على تمكّن الشعبوية في مرحلة ما من الهيمنة على مقاليد الأمور.

نشرت، في 4 يوليو/ تموز الماضي، في هذه الصفحة من «العربي الجديد»، مقالة بعنوان «ترامب: نهاية الكوميديا السوداء»، غامرت فيها بالتنبؤ بسقوط الرئيس ترامب في الانتخابات. وكنت بين قلّة توقّعوا ذلك. يقول هيغل في مكان ما «كلّ ما هو واقعي منطقي وكلّ ما هو منطقي واقعي». وقد كان دونالد ترامب، قبل أربع سنوات، أمرا منطقيا، ولذلك صار حقيقة واقعة، ولكنه فقد كلّ منطق من خلال ممارساته وأخلاقه وسوء إدارته وتشجيعه العنصريين الأميركيين والاحتكارات العملاقة، وقطيعته مع حلفائه الطبيعيين، وتقرّبه من حكّام العالم الديكتاتوريين، من بوتين إلى كيم جونغ أون ومن رودريغو دوتيرتي إلى محمد بن سلمان. وكان فقدانه المنطق في بقائه رئيسا لأعظم قوّة في العالم مقدّمة لكي يصبح وجوده غير حقيقي، وهو ما قرّرته صناديق الاقتراع الثلاثاء الماضي.

كتبت، في مقالتي المذكورة أعلاه، إن ترامب جمع كلّ مساوئ الرؤساء الأميركيين، من دون أن يتحلّى بأيٍّ من محاسنهم، ومن مساوئه تهرّبه من الضرائب، وطلبه من الروس والصين مساعدته في الانتخابات، وفشله الذريع في مواجهة «كوفيد – 19»، وانسحابه من اتفاقية باريس للمناخ، وأخيرا انهيار الاقتصاد الأميركي. لذلك كان من غير المعقول، ولا الواقعي، أن يستمرّ رجل كهذا في منصبه، في بلد ديمقراطي.

ومع ذلك، ينتهي ذلك كله خلال عشرة أسابيع، وعندها ستبدأ المهمّة الحقيقية. ولئن كان ترامب سيتحوّل إلى ذكرى سيئة، فإن الترامبية لن تزول بين عشية وضحاها، بل قد يجد أتباعها طاقة متجدّدة، وهدفًا في حشد حركة مقاومة جديدة، ملتزمة بتقويض الإدارة القادمة ونزع شرعيتها. وقد بدأ ذلك، فترامب يقوم اليوم تماما بما هدّد بالقيام به منذ أشهر، فهو يطلق الأكاذيب ونظريات المؤامرة حول الفساد المستشري وتزوير الأصوات (فقط في الولايات التي يخسر فيها بالطبع). وللأسف، بعض المشرّعين الجمهوريين الذين من المفترض أنهم يعرفون الأمور بشكل أفضل، مثل السيناتور تيد كروز وليندسي غراهام، وزعيم الأقلية في مجلس النواب كيفن مكارثي، يردّدون أكاذيب الرئيس، ويظهرون للأميركيين مرة أخرى من هم على حقيقتهم.

لطالما شكّل ترامب، بجهله الهائل ونرجسيته المستهلكة، تهديدًا للبلد وللعالم، ولكنّ تهديده ربما لم يكن أبدًا كما هو اليوم، مهزومًا ومريرا وغاضبًا، ولم يبقَ لديه شيء ليخسره. ستمرّ أشهر عصيبة، يمكن أن يستمرّ فيها الرئيس بوضع العصي في الدواليب: فهو على الأرجح لن يستسلم بسهولة، وسيستمرّ في رفع قضايا قانونية لا أساس لها ولا أدلّة عليها في الولايات التي خسر فيها. وقد يعاد عدّ أصوات في ولايتين على الأقل (ويسكنسن وجورجيا، وربما بنسلفانيا) ولكن القائمين على الأمور فيها متأكدون أن إعادة عدّ الأصوات لن تغيّر من النتيجة ومن الأمر الواقع شيئا، وسيظلّ جو بايدن الرئيس الذي سيحتل المكتب البيضاوي في العشرين من يناير/ كانون الثاني المقبل. ثمّة أمور لا يستطيع دونالد ترامب فعلها، فهو مثلا لا يعرف الاعتذار، ولا يشعر بالخطأ حين يقترفه. وهو بالتأكيد غير قادر على الاعتراف بالهزيمة بشكل حضاري، كما فعلت الديمقراطية هيلاري كلينتون في 2016، وميت رومني في 2012، وقبلهما الجمهوري الكبير السيناتور جون ماكين، حين قال في خطاب قبول الهزيمة «لقد كان باراك أوباما خصمي، وهو الآن رئيسي». ولن نطلب من الرجل ما لا طاقة له به، ولكننا سنطلب منه الكفّ عن الأذى والتوقّف عن تحريض جماعاته من العنصريين والفاشيين الجدد، بمن فيهم جماعة «الأولاد الفخورون» وجماعة QAnon وبقايا الكوكلوكس كلان، من تخويف الأميركيين، كما فعل أحدهم في لوس أنجليس، حين هدّد بارتكاب مجزرة جماعية بالديمقراطيين. والأهم، سنطلب إليه ألا يسيء استخدام الأسابيع المتبقية له في البيت الابيض في اتخاذ قرارات مصيرية تضرّ بالبلاد والعالم عقودا مقبلة، من خلال الأوامر التنفيذية التي أسرف في استخدامها.

> كانت السنوات الأربع الماضية بمثابة اختبار طويل ومكثف ومؤلم، في أحيان كثيرة، لقيم أميركا المعلنة ونظام الحكم فيها

ولسوف نراقب عن كثب، وقد كانت السنوات الأربع الماضية بمثابة اختبار طويل ومكثف ومؤلم، في أحيانٍ كثيرة، لقيم أميركا المعلنة ونظام الحكم فيها. وستكون الأسابيع العشرة المقبلة اختبارًا أكبر. وحين يجتاز الأميركيون هذه المرحلة العصيبة يبدأ العمل الحقيقي. وستبدأ الإدارة الجديدة بمحاولة إصلاح الكوارث التي تسبب بها العهد السابق. أولاها بالتأكيد إدارة مواجهة وباء كوفيد 19، حيث ستعيد الإدارة الجديدة الثقة بالعلم، وستعطي الأولوية لما يقرّره الأطباء، وليس لما يريده رؤساء الشركات الكبرى وبورصة وول ستريت. ثم يبدأ التعافي الاقتصادي من خلال تشغيل طاقات الأميركيين جميعا، مع إعادة العمل بنظام ضريبي عادل، يشارك فيه أصحاب المليارات بحصّتهم في إنعاش الاقتصاد. ويلي ذلك رأب الصدع بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الذي تسبّب به الرئيس ترامب، والعودة إلى اتفاقية باريس للمناخ، كما وعد بايدن في حملته الانتخابية، وإصلاح نظام الرعاية الصحية، بترميم خطة أوباما لشمول كلّ الأميركيين في نظام تأمين صحي ترعاه الحكومة، وإصلاح نظام الشرطة، بحيث توقف أساليبها التمييزية ضدّ السود والملوّنين في البلاد، وإصلاح سياسة ترامب الهمجية تجاه المهاجرين، ورفع الحظر الجائر الذي فرضه ترامب على القادمين من دول ذوات أغلبية مسلمة، وإعادة الدعم لقطاع التعليم ودعم المجتمع المدني ودعم الأقليات المهمّشة، عرقيا ودينيا وجنسيا.

وسيتعيّن على بايدن وضع سياسة أكثر وضوحا تجاه سورية وليبيا واليمن، وسيوضح سياسته تجاه إيران، حيث يعتقد كثرة من المراقبين أنه لن يعود إلى اتفاق إيران النووي القديم، بل سيدفع نحو اتفاق جديد، تكون فيه طهران مجبرة على تقديم تنازلات حقيقية في سورية والعراق ولبنان. وسيعيد بايدن النظرة العقلانية للعلاقة مع إسرائيل ورئيس وزرائها البلطجي، بنيامين نتنياهو. ولكن المهمة الأكبر والأخطر ستكون في إعادة اللحمة المجتمعية للأميركيين التي مزّقها الرئيس ترامب شرّ ممزّق. لم تعرف الولايات المتّحدة، منذ الحرب الأهلية، هذا الحدّ المريع من الانقسام المجتمعي الذي طاول مجتمعات وأقاليم ومدنا وأحياء وعوائل. وصار مألوفا أن يبتعد الأميركيون عن حديث السياسة، ليتجنبوا الشقاق والخلاف في العائلة وبين الأصدقاء. ونمت في الولايات المتّحدة بشكل صارخ نزعات تآمرية، لم تكن معروفة على نطاق واسع، ولعلّ أخطرها حركة كيو آنون (QAnon) التي تتبنّى نظرية مفادها أن الرئيس ترامب يقاتل سرا عصابة من المتحرّشين جنسيا بالأطفال، تضمّ ديمقراطيين بارزين ونخبة من عمالقة هوليوود، وحلفاء «الدولة العميقة». وستكون مهمّة بايدن الرئيسية إعادة جمع الأميركيين باعتبارهم أميركيين، وليسوا ديمقراطيين أو جمهوريين، بحيث يعود الحوار والإصغاء للآخر واحترام رأيه من دون خوف أو حَذَر أو حساسية. وباختصار، لن تكون مهمّة الرجل سهلة، ولست أحسده على مُقبل الأيّام.

(كاتب سوري في واشنطن)

العزة بالإثم

بسمة النسور

غالبا ما تأتي إجابة معظم المشاهير على السؤال التقليدي: على ماذا تندم في ما مضى من حياتك؟ معلّقة طويلة عريضة في مدح الذات، وإنكار أي مشاعر ندم أو تراجع عن أفعال أو أقوال أو قرارات، ويبرع في ذلك، على وجه الخصوص، النجوم العرب الذين تأخذهم العزة بالإثم، فتجد معظمهم يتحول إلى محامي دفاع، لا يشقُّ له غبار، في تعديد مناقبه ومزاياه، بما يفيد بأنه الطرف المحقّ الذي لا يأتيه باطل في أي خصومة، وأن عيبه الوحيد هو طيبة القلب.

في حوار مع نادية الجندي التي تزوجت من عماد حمدي، على الرغم من فارق السن الكبير بينهما، أنكرت الادعاءات التي وردت في مذكراته عن أنه أنفق كل ما يملك دعما منه مسيرتها الفينة، وأنه مع صعود نجمها، دبّت خلافات عديدة بينهما، انتهت بالطلاق فاستولت على أمواله وجرّدته من ممتلكاته. وأظهرت الجندي نفسها في الحوار ضحية مستلبة لعجوز متملّك غيور. وقالت، في تبريرها قرار الزواج غير المتكافئ، إنها رأت فيه صورة الأب الذي تفتقده. على الرغم من أن سياق الحكاية يشي بأن دوافعها للزواج كانت الطمع في المال والشهرة.

وتبقى قصة النجمين قابلة للبحث، ولعلها تنطوي على حقائق خفية غيرمعروفة للجمهور. ومن المؤكد أن النجم الراحل لم يكن ملاكا. ويمكننا، بسهولة، إدانته أخلاقيا، بسبب هجرانه زوجته واقترانه بفتاة في سن أولاده، غير أنه حصل، شأن راحلين كثيرين، على شهادة براءة وصك غفران بمجرد وفاته.

ينصرف الأمر على معظم الأعمال الفنية العربية المتعلقة بالسير الشخصية للمشاهير، مثل مسلسل «أم كلثوم»، حيث قدمها امرأة مثالية، منزوعة من الأخطاء والصفات السلبية، أقرب إلى القديسة. لم ينقصها في النص المنحاز سوى جناحين لتصنف ضمن فئة الملائكة. وعلى ما يبدو أن تلك سمة تمييز العقلية العربية القادرة على الكذب والتدليس المجاني. إذ حالما يموت شخص ما، ومهما كان مكروها منفرا في حياته، فإنه يتجرّد، حال إعلان الوفاة، من كل عيوبه وخطاياه تتم فلترة شخصيته وتنزيهها من كل السلبيات. ويجري كل ذلك التزييف على حساب الحقيقة التي يتم اغتيالها بقرار متواطئ من المجموع الذي تلجمه رهبة الموت عن الإفصاح. ولا يخلو الأمر من بعض الاستثناءات لمشاهير تحرّروا من فكرة تلميع الذات وتنزيهها، وإسباغ مزايا خيالية غير متوفرة فيها.

لعل الفنانة تحية كريوكا من بين هؤلاء. كانت تمتلك مقدارا من العفوية والصدق في حوارتها، غير معنية بتجميل صورتها، فكانت تسرد الأحداث كما جرت بالضبط، وبما يكذّب وينسف نص المسلسل الذي تناول سيرتها الغنية، الحافلة بالأحداث والتحولات الكبرى، فجاء العمل مزوّرا ممسوخا لا يمت للحقيقة بصلة. وينطبق الأمر كذلك على الراحل عمر الشريف الذي قدّم، في حواراته في السنوات الأخيرة من حياته، اعترافات شخصية حسّاسة، تتعلق بإدمانه على القمار. وأورد تفاصيل تخص أفراد عائلته، ومسيرته الفنية التي نظر إليها دائما بعين الاستخفاف. كما عبّر، أكثر من مرة، عن ندم على مواقف وقرراتٍ اتخذها في مرحلة الشباب. وهذا أمر يتطلب جرأة وصدقا ونزاهة، وثقة عالية بالذات، وتحرّر مطلقا من الخوف من رأي المجموع.

لا تتوقف ظاهرة الانحياز للذات عند المشاهير، بل يمكن القول إننا جميعا نتورّط، بشكل أو بآخر، في الكذب والمواربة، حين يتعلق الأمر بالماضي الذي نسعى إلى التنصل منه. قلة قليلة نادرة تتحلى بالشجاعة للاعتراف، حتى أمام نفسها، بالأخطاء والخطايا، وهي فئة ناجية من وهم الكمال والمثالية، متصالحة مع ذاتها، غير مكترثة برأي الغير، لأن من الحمق والرعونة أن يقول الواحد منا إنه لا يندم على شيء فعله في حياته. شخص كهذا ليس جديرا بالثقة، كونه يعترف، بدون إكراه، بأنه لم يتعلم أيا من دروس الحياة التي نتعلمها من تجاربنا المرّة والأشد مرارة.

باسيل حليف حزب الله آخر ضحايا ترامب

سعد كيوان

فعلتها الخزانة الأميركية، أو بالأحرى فعلها دونالد ترامب! وزير خارجية لبنان السابق ورئيس التيار الوطني الحر ورئيس أكبر كتلة برلمانية، جبران باسيل، وقع في شباك العقوبات الأميركية. قرار مفاجئ؟ ليس بالضبط، فقد وصلت إليه أكثر من رسالة تحذير أميركية في الأشهر الماضية، وخصوصا عندما كان وزيرا للخارجية، بضرورة الابتعاد عن حزب الله، حليفه الأول منذ نحو خمس عشرة سنة، والذي تصنفه واشنطن تنظيما إرهابيا، وتفرض عليه حصارا اقتصاديا وماليا خانقا، وتلاحقه في كل الساحات. قرار موجع سياسيا ومعنويا وماديا، من شأنه أن يقضي على مستقبل باسيل السياسي، ويصيب بالمباشر رئيس الجمهورية ميشال عون، وما تبقى من عهده الرئاسي، كما أنه يعيد خلط أوراق اللعبة السياسية الداخلية اللبنانية. ويهدف، بشكل خاص، إلى حرمان حزب الله من حليف مسيحي أساسي، بنى كل استراتيجيته بغرض التغلغل والتمدد داخل السلطة والإمساك بناصية القرار على العلاقة المتينة معه. أما لماذا هذا القرار الآن، وفي هذا التوقيت بالذات، أسابيع قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض؟ أولا، لأن الرئيس الأميركي (المغادر) صاحب مزاج خاص يصعب التكهن بسلوكه وقراراته. وثانيا، لأنه ربما أراد أن يثبت للعالم أنه سيستمر في ممارسة صلاحياته وتنفيذ سياسته حتى آخر ساعة له في البيت الأبيض. وثالثا، وهذا الأكثر ترجيحا، يريد أن يقطع الطريق على أي محاولة من خلفه بالتراجع عن خيار استمرار الضغط على إيران، ومحاصرة أذرعها والمتعاملين معها في المنطقة. ورابعا، يريد أن يفرض أمرا واقعا يعزّزه مبدأ أن الحكم هو استمرارية، أي أن الرئيس يتغير والعقوبات تبقى. يضاف إليه أن ليس هناك من خلاف جدّي بين الديمقراطيين والجمهوريين حول تصنيف حزب الله إرهابيا، وحول طريقة التعاطي معه، إذ أقرّت أولى العقوبات التي وضعت على إيران، في عهد الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، كما أن العقوبات التي فرضت أمس على باسيل، رئيس التيار العوني، تستند إلى «قانون ماغنيتسكي» لمحاربة الفساد (يفرض حظرا على حسابات باسيل وأمواله في الخارج، ويمنع على المصارف اللبنانية التعامل معه) الذي أقرّه الكونغرس الأميركي عام 2012 في عهد أوباما. علما أن تهم الفساد باختلاس المال العام، واستغلال السلطة للمنفعة الخاصة ولعقد الصفقات تنطبق على كل أركان السلطة بدون استثناء.

جبران باسيل هو صهر رئيس الجمهورية، واليوم يترأس التيار الذي أسسه عون منذ نحو ثلاثين سنة، والذي كان يعتبر حزب الله خارجا على شرعية الدولة، وهو تابع لإيران، وأداة بيد النظام السوري، وكان يطالب بتسليم سلاحه، تراجع عن هذه المواقف بعد عودة الجنرال إلى لبنان على إثر اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، عام 2005، وعقد صفقة مع النظام السوري وحزب الله اللذين استعانا به، لمواجهة تحالف قوى 14 آذار التي أجبرت بشار الأسد على سحب جيشه من لبنان مقابل وعد بالرئاسة. وفي 6 فبراير/ شباط 2006، التقى عون أمين عام حزب الله حسن نصرالله في إحدى كنائس الضاحية الجنوبية من بيروت، ووقّعا على «ورقة تفاهم» دشّنت شهر عسل بين الطرفين، ودفعت عون إلى تأمين غطاء مسيحي لحزب الله خلال حرب تموز 2006، ثم ترسيخ تحالف بينهما مستمر منذ نحو 15 سنة، تعزّز بدخول باسيل وتياره جنة السلطة، ما مكّن حزب الله من فرض عون رئيسا للجمهورية في نهاية عام 2016، بعد فراغ في سدة الرئاسة دام سنتين ونصف السنة. وتحوّلت التسوية - الصفقة التي حققت حلم عون بالرئاسة، وعودة سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، إلى تحالف سلطوي، عنوانه تغطية عون سلاح حزب الله مقابل سكوت الأخير عن فساد حليفه، وكل أطراف السلطة الآخرين، وغرق الجميع في الفساد وانهيار الاقتصاد والنظام المالي والمصرفي، ما أدى إلى انفجار «ثورة أكتوبر» 2019 التي أطاحت حكومة الحريري، مهدّدة بسقوط كل الطبقة السياسية، فانبرى نصرالله مدافعا شرسا عن النظام، ومتهما الثوار بالعمالة!

وبغض النظر عن ردة فعل العونيين الذين حاولوا التظاهر أمام السفارة الأميركية في بيروت، وتصريحات بعض قيادييهم التي توحي وكأنهم يعيشون في عالم آخر، مهللين لمقاومة باسيل الذي جعل من نفسه ضحية، ورفع نفسه إلى مستوى المسيح، فإن باسيل الذي ورث الزعامة، بفعل مصاهرته عون، هو السياسي الوحيد الذي غامر بتحالفه مع حزب الله، ظنًا منه أن هذا الخيار المصلحي سيوصله إلى تحقيق حلمه بالرئاسة، وبوقت أسرع مما حصل مع عون. وهذا الصعود السريع لسلم السلطة دفعه إلى الاعتقاد، من موقعه في وزارة الخارجية على رأس الدبلوماسية اللبنانية طوال عهد ترامب تقريبا، أن الكباش الأميركي - الإيراني سيؤدي حتما إلى اتفاق قريب بين الطرفين، يقطف ثماره هو لبنانيا، بوصفه حليف حزب الله وإيران. ولكن ما حصل هو أسوأ من ذلك، إذ يوحي قرار الخزانة الأميركية ضد باسيل بأن ضغط ترامب على طهران، وعلى حزب الله، سيستمر حتى آخر يوم قبل مغادرته البيت الأبيض. وفي المقابل، فإن الغطرسة الأميركية في معاقبة صهر رئيس الجمهورية ورئيس أكبر وأهم تيار سياسي مسيحي يشكل ضربة مباشرة لحزب الله الذي صاغ هذا التحالف، وصانه برموش العين، ودفعه إلى تدليل باسيل، وتحمل عنترياته ونزقه وابتزازه، من أجل الولوج إلى قلب معادلة السلطة اللبنانية، القائمة على تركيبة معقدة من التوازنات والحساسيات الطائفية والمذهبية التي بات هو اليوم جزءا أساسيا منها، بفعل الغطاء العوني المسيحي. لذلك، باسيل محاصر بالعقوبات يصبح غير ذي فعالية، أو خفيف الوزن والتأثير. كما أن حاله هذا سيؤدي إلى إضعاف عهد عون الذي يصبح بلا سند في السنتين المتبقيتين من ولايته، ومكشوفا أمام الشارع المسيحي الذي سيستفيق ليجد أن صورته ألصقت بصورة تنظيم يعزله عن العالم الغربي الذي طالما لعب دور الوسيط بينه وبين العالم العربي. وعليه، يصبح عون غير قادر على تغطية مواقف حزب الله وسياساته، كما فعل منذ بداية عهده عربيا ودوليا.

> استهداف باسيل بالعقوبات يؤدي إلى خلخلة البنيان الذي عمل نصرالله على تشييده بعناية

واستهداف باسيل بالعقوبات يؤدي إلى خلخلة البنيان الذي عمل نصرالله على تشييده بعناية طيلة السنوات الماضية، ما جعله الآمر الناهي في الغرف المغلقة ومن ثم المفتوحة أيضا. قبل سنة، وقبل أربعة أيام من اندلاع «ثورة أكتوبر»، وقف باسيل خطيبا على طريق القصر الجمهوري، مهدّدا متوعدا: «سنجرفكم في لحظة لا تتوقعونها». غير أن سقوط باسيل سيؤدّي، على الأرجح، إلى انفراط عقد «البازل» الذي تمت حياكته بين أطراف تسوية 2016، كونه كان لاعبا أساسيا فيها، وأول المضاعفات انعكاسات ذلك على مهمة الحريري الذي يحاول، منذ أكثر من أسبوعين، تشكيل حكومة جديدة، إذ أصبح هو هكذا بين نارين: ارتفاع حجم الضغوط الاميركية ووتيرتها، وتصلب الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، دعما لمطالب حليفه العوني، وإعطائه جرعة معنويات، طالما أن نتائج الانتخابات الأميركية لم تحسم بعد. ففي سبتمبر/ أيلول الماضي، أجهضت واشنطن محاولة المكلف مصطفى أديب تشكيل حكومة عبر فرضها عقوبات على وزيرين سابقين بتهمة الفساد، ينتميان إلى كتلتي نبيه برّي وسليمان فرنجيه حليفي نصرالله. ولكن يبقى السؤال المفصلي: هل ستسمح واشنطن، تحت حكم بايدن بحكومة يشارك فيها حزب الله؟

(كاتب لبناني)

سمات عربية في رئاسيات أميركا

سامح راشد

نجح المرشح الرئاسي الأميركي، دونالد ترامب، في استنساخ النموذج العربي/ العالمثالثي في الانتخابات الرئاسية الأميركية، فهو لم يكتف بإدارة سياسات بلاده داخلياً وخارجياً بعقلية شعبوية يمينية تجارية، وإنما أيضا راح يتمادى في تطبيق تلك النزعات عديمة المنطق والأخلاق وإعمالها، في استحقاق رفيع المستوى، يمثل رمزاً للديمقراطية على مستوى العالم، ويجسد سلطة الشعب وحريته في اختيار من يحكمه.

لا يستوعب عقل ترامب، الوافد من قطاع المقاولات والتجارة، صاحب العقلية الاستبدادية المجبولة على أن لكل شيء ثمناً بما في ذلك القيم والمبادئ، نفور الأميركيين من نموذجه التجاري وروحه الشعبوية إلى حد الهمجية. وهو هنا يخالف غالبية الأميركيين الذين يميلون إلى التغيير، ويكرهون منطق ليّ الذراع. أدار ترامب المعركة الانتخابية، كما لو كان حاكماً في أحد بلدان العالم الثالث، فإما يكون هو الفائز أو تكون الانتخابات مزوّرة. وهو منطقٌ ينطوي على تناقضٍ صارخ، بين الرغبة في الحفاظ على «أميركا عظيمة مجدّداً» والتشكيك في العمليةً الانتخابية، خصوصاً في ولاياتٍ معروفة بتأييدها الجمهوريين تقليدياً، فأي عظمةٍ تلك التي صنعها ترامب لأميركا، إذا تمكن خصومه من التزوير وإفساد الانتخابات في معقل أنصاره؟

لم يكتف ترامب باجتزاء آليات التمثيليات السياسية المفتعلة في الدول المتخلفة، فاقتبس منها أيضاً منهج التحريض وخطاب التهديد والإيحاء بعدم جدوى الطرق السلمية والقانونية التقليدية. والتقط أنصاره الإشارة سريعاً، فخرجت تظاهراتٌ تهدد وتتوعد، وترفض ما وصفه ترامب بتعبير «سرقة الانتخابات». تماماً كما تتداول الاتهامات في بلداننا برشوة الناخبين واستخدام المال السياسي، وفي رواية أخرى، لكن مشابهة، «أصوات الزيت والسكر». لتنعكس شعبوية الساسة ولعبهم بالنار على السلوك الجمعي الذي يصعب، بالطبع، التحكّم فيه وضبط اندفاعاته.

استدعى ترامب أيضاً الوضاعة الأخلاقية المعهودة لدينا بين إعلاميين وسياسيين كثيرين، بشخصنة التنافس والتنابذ بملفات محض شخصية، والمعايرة بقضايا أو أحوال لا صلة لها بالعمل العام، ولا تؤثر على نزاهة المستهدف بها أو كفاءته. بل إن ترامب، طوال الحملة الانتخابية، لم يتطرّق إلى جديد لديه، أو إضافةٍ يمكنه تقديمها للأميركيين، فاقتصر خطابه دائماً على تشويه صورة بايدن، والنيل من قدراته بما فيها الذهنية، فكان يصفه ببايدن «النائم».

وتبدّى هذا المنهج الشخصاني اللاموضوعي، في المناظرتين اللتين جرتا بين ترامب وبايدن. فبينما كان أمام الأخير أوراق هجومية، أبرزها إدارة أزمة كورونا، لم يجد ترامب سوى انتقادات شخصية لبايدن، واتهامات بالفساد لابنه، مع كثير من المقاطعة والتشويش والسخرية الخالية من أي مضمون. والسبب، ببساطة، أن حملة ترامب الانتخابية، هذه المرّة، لم تحمل إلى الأميركيين أجندة حقيقية أو خططاً جديدة لتحسين الأوضاع، بل ولا حتى تصوّرا واضحا لكيفية مواجهة الموجة الثانية من كورونا. بعد أن أثبتت موجتها الأولى عجز ترامب عن ابتكار حلول وضيق أفقه عن مواجهة أزمة طارئة وحادة على المستوى الوطني.

على الرغم من كل تلك السمات العربية العالمثالثية في طريقة حكم ترامب، خلال ولايته الأولى، ثم في إدارة المعركة الانتخابية، إلا أن ثمّة فروقا مهمة، بل جذرية، ومسافات كبيرة تفصل ذلك النموذج المستنسخ عن الأصل المتجذّر والراسخ عندنا منذ قرون. أهمها أن شعبوية ترامب وهمجيته وافتقاده كل المعايير الأخلاقية بل والمنطقية، في النظر إلى الأمور والتعاطي معها، محكومة بإطار يقيّدها ويحد من تجلياتها ولو بقدر، فالنظام العام السائد في الولايات المتحدة يعمل تلقائياً ليكبح جماح هذه النزعات المتطرّفة. وهو ما تفتقده بلداننا، وغيرها من بلدان العالم المتخلف. وأظن أن الله يقدر للأميركيين إيمانهم بحقوقهم، وما بذلوه من جهد، ليصنعوا ويتمسكوا بذلك النموذج، فعافاهم مما ابتلانا به.

الهجرة والإرهاب وضغوط أوروبية على تونس

المهدي مبروك

كان للعملية الإرهابية التي قام بها أحد المهاجرين التونسيين غير الشرعيين في نيس، والتي راح ضحيتها أبرياء في كنيسة، تداعيات كبيرة على مستوى العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا، سرعان ما شملت إيطاليا. استغلت الدولتان، تحت تأييد واسع من الاتحاد الأوروبي، تورّط مهاجرين تونسيين عديدين في أحداث إرهابية، من أجل تمرير مشاريع وخطط تتعلق بمكافحة الهجرة السرية والإرهاب، قد ظلت مجمدة أو مؤجلة سنوات عديدة. وجاءت، في هذا الإطار، زيارة وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد دارمانان، تونس ولقاءاته مع رئيسي الجمهورية والحكومة ووزير الداخلية.

وكان الاتحاد الأوروبي قد مارس مثل هذه الضغوط على دول المغرب العربي، في نطاق ما سمي آنذاك حوار خمسة زائد خمسة، والذي انطلق بعيد مسار برشلونة (1995)، وتلتزم بموجبه دول الجوار في المتوسط بذل قصارى الجهد، من أجل تطوير الشراكات الأمنية، والتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب... إلخ. وقد وجدت دول الاتحاد الأوروبي، وتحديدا فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، آنذاك في النظامين السياسيين في كل من المغرب وتونس، وإلى حد ما النظام في ليبيا، شريكا مهما في تلبية تلك المطالب. وغضت الطرف تماما عن انتهاكات لحقوق الإنسان عديدة كانت تجري في البلدان الثلاثة، في مقابل إيفاء هذه الأنظمة بتعهداتها تلك. شكل هذا السلوك ابتزازا حقيقيا لتلك الأنظمة، حتى يكون المقابل للتصدّي لتدفق الهجرة السرية، القادمة سواء من تلك الدول ذاتها، أو دول جنوب الصحراء، مساندة الاستبداد. وما تمويلات تحديث أساليب الرقابة الأمنية البحرية سوى ذرّ للرماد على العيون.

قامت ثورة في تونس سنة 2011، وعلى خلاف كل التوقعات، لم تتراجع موجات الهجرة غير الشرعية وتدفقاتها المختلطة، بل تفيد كل المؤشرات بارتفاع عدد الذين وصلوا إلى الشواطئ الإيطالية، ففي الأشهر القليلة الفارطة تمكن ما يزيد عن 11 ألفا من عبور المتوسط، والرسو على الشواطئ الإيطالية. تطورت تقنيات التواصل ووسائل العبور والشبكات المحترفة، حتى أصبحت الرحلة لا تستغرق سوى ساعات بعدد أصابع اليد الواحدة. ومع ذلك، تحصي منظمات الإغاثة وجمعيات العناية بالضحايا آلاف الذين يموتون غرقا في عرض المتوسط، علاوة على آلاف المفقودين. ما إن سقط النظام، حتى بادر الاتحاد الأوروبي إلى الضغط على السلطات التونسية، من أجل أن تتحوّل الى فضاء لوقف تدفقات الهجرة، وتحويل تونس إلى حدود أوروبية متقدمة، أي أن تلعب دورا أمنيا متزايدا من أجل محاربة الإرهاب والهجرة السرية. وقد تم هذا الخلط المتعمد بين الظاهرتين. وساهمت عمليات إرهابية حمقاء ووحشية ارتكبها مهاجرون في هذا الخلط، وتضخيم الخطر الذي يمثله المهاجرون، وتواصل هذا الضغط. ولكن نحو 25 ألف مهاجر تونسي وصلوا، خلال أسابيع قليلة بعد الثورة، إلى جزيرة لمبيدوزا وحدها. وهدد آنذاك وزير الداخلية الإيطالي تونس بإرسال قوات خفر السواحل إلى الشواطئ التونسية، من أجل التصدّي للمهاجرين وضرب شبكات التهجير.. ولتطويق الأزمة، زار رئيس الحكومة آنذاك، الباجي قائد السبسي، إيطاليا في إبريل/ نيسان 2014، وبدأت تونس تستقبل مهاجريها غير الشرعيين المرحلين.

تحت صخب هذه التهديدات ذاتها، وبعد عقد تقريبا، استقبل الرئيس التونسي، قيس سعيد، وزير الداخلية الفرنسي قبل أيام، من أجل بدء إجراءات فاعلة، من شأنها إيقاف تسرّب المهاجرين إلى الفضاء الأوروبي، والذين قد يكون من بينهم إرهابيون. تطمح فرنسا أن تتحوّل تونس إلى قاعدة خلفية لإعادة ترحيل المهاجرين الأفارقة تحديداً، فضلا عن قبول ترحيل آلاف التونسيين الذين تسللوا إلى إيطاليا وغيرها. وقد أفادت تصريحات وزير الداخلية التونسية، توفيق شرف الدين، بأن بلاده مستعدة «لتسلم كل التونسيين المرحلين في نطاق اتفاقيات تحترم حقوقهم الإنسانية». ولكن ضمنيا، كان يشير إلى رفض تونس أن تكون الشراكة الأمنية تتضمن استقبال مهاجرين أفارقة من أجل إعادة ترحيلهم إلى بلدانهم، ولو تحت التهديد، أو إغراءات التمويل والمساعدات... ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتسع خياله في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية خارج توريط تونس في مزيد من الاعتداء على حقوق المهاجرين، وهي التي تملك أكثر القوانين تشددا في المنطقة.

> قامت ثورة في تونس، وعلى خلاف كل التوقعات، لم تتراجع موجات الهجرة غير الشرعية وتدفقاتها المختلطة

انعقدت عشرات القمم العالمية حول الهجرة في السنوات الخمس الأخيرة، آخرها قمة مراكش (ديسمبر/ كانون الأول 2018)، من أجل التصرف بشكل فعال مع موجات الهجرة غير الشرعية، وقد اختلطت تدفقاتها بطالبي اللجوء، وغدت معضلة إنسانية وأمنية في الوقت نفسه. ولكن كل المعطيات تؤكد أن نسق هذه التدفقات يواصل الارتفاع. وقد تكون الشراكة الاقتصادية وقبول المهاجرين ضمن اتفاقيات ثنائية، بداية حل يرضي جميع الشركاء، إذا ما تخلوا عن وهمِ الدرجة الصفر من الهجرة، كما حلم مرة وزير الداخلية الفرنسي شارل بسكوا الأسبق (1993-1995).

(كاتب ووزير تونسي سابق)

الخديعة الثالثة بعد أستانة وسوتشي

سميرة المسالمة

شارك العرب في العملية الانتخابية التي جرت في الولايات المتحدة الأميركية بفاعلية كبيرة، عبر وسائل إعلامهم، وأقلام كتابهم. وموّلوا، بطريقة أو بأخرى، الطرفين، في مواجهة تؤكد انقسام الرؤية العربية حول الدور الأميركي في المنطقة العربية. تمسّك تحالف عربي - خليجي بالرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، ووجدوا به منقذا لسياساتهم في دولهم، في مقابل ما يقدّمونه من خدمات اقتصادية وسياسية ومالية له، من دون النظر إلى عمق سياساته غير القانونية والأخلاقية في تعاطيه مع ملفات كثيرة في المنطقة، وذلك في مقابل تغاضي ترامب عن واقع ما يجري داخل هذه الدول ومجتمعاتها، وتخليه، كسابقيه في البيت الأبيض، عن مسؤولياته رئيس دولة مهمتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. على المقلب الآخر، كان الدعم العربي للرئيس المنتخب، جو بايدن، في معظمه، يعود إلى أسباب الخلافات العربية التي عمق أساساتها، وبنى عليها ترامب ذاته سياسته في المنطقة، بحيث جعل من هذه الخلافات أحد مصادر استثماراته. وكما فعل في الوضع العربي، يخرج من البيت الأبيض، وقد حقق فعليا انقساما داخل المجتمع الأميركي، قد يكون سببا مباشرا في عرقلة التغيير الذي ينشده أنصار الحزب الديمقراطي، أو الذين صوّتوا لمصلحته من غير الديمقراطيين، كنوع من رفض ما سمي الطابع «الترامبي» الذي اعتبروه هزيمة لقيم أميركا الحرّة. ولعل وجود نحو سبعين مليون ناخب صوتوا لترامب ستكون العلامة الفارقة في صناعة سياسة بايدن المجبرة على معالجة أعراض الترامبية الثقيلة داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها.

وفي السياق، لم تكن المعارضة السورية في منأىً عن الاصطفاف «مع أو ضد» ترامب كل حسب مصالحه الضيقة، على الرغم من أن سياسة ترامب أربع سنوات لم تختلف عن سياسة سابقه، باراك أوباما، في البيت الأبيض في تدجين الصراع مرة، واحتوائه بما يضمن استمراريته عند الضرورة مرة ثانية، وتخفيف وتيرته عند الحاجة السياسية مرة ثالثة، وإعطاء مكافآت لدول إقليمية ومجاورة على حساب السوريين مرّة رابعة، ومن حصتهم في وطنهم، واتباع سياسة «التلزيم» على مبدأ «المقاولين» في منح روسيا حق التصرّف في سورية، وتطمينها بالموافقة على عملية استثمارية طويلة الأمد فيها. وهو الأمر الذي لن يتغير مع وجود رئيس ديمقراطي في البيت الأبيض، بل سيعزّز سياسات أوباما الذي منحها حق التفاوض عن النظام السوري منذ عام 2013، وقبل بصفقة تسليم السلاح الكيماوي، مقابل السكوت عن نتائج استخدام هذا السلاح ضد السوريين في المناطق التي ثارت عليه. وضمن القراءات الواقعية للسياسات الأميركية من الجانب الروسي، جاء توقيت المؤتمر الدولي حول اللاجئين في دمشق بين 11-12 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، حيث لم يكن غائباً عن موسكو موعد الانتخابات الأميركية في الثالث من الشهر نفسه، وأنها لا يمكنها أن تضمن مرشحها، ترامب، لفترة رئاسية ثانية. ما يعني أنها تعرف أن السياسة الأميركية في الملف السوري لا تعديل عليها في جانبها الروسي، وهي تعرف أن تسويق الرفض الأميركي المؤتمر لا يعدو كونه رفضاً إعلامياً مشابهاً لما حدث قبيل الدعوة إلى مؤتمر أستانة عام 2016، ولاحقاً مؤتمر سوتشي (الحوار الوطني) 2018، وبعده تعويم بيانه الختامي في جنيف، وانتزاع الموافقة عليه من كل الأطراف، واختصار الحلول في سورية على الخطوات الروسية، واتفاقاتها ومعاهداتها منذ عام 2015، أي أن تلزيم الملف السوري لموسكو لم يبدأ مع عهد ترامب، ولن ينتهي مع خروجه من البيت الأبيض في 20 من يناير/ كانون الثاني.

لم تجعل هذه الإحداثيات المعارضة السورية (الائتلاف) تغير سياسة الإنكار التي مارستها خلال توليها أمر السوريين على الجانب المعارض، بل بقيت تمارس لعبة إخفاء الرأس تحت التراب، كأحد أساليب تعاملاتها الثابتة مع واقع متغير، والائتلاف الوطني لقوى المعارضة الذي أعلن «تحفظه» الرافض عقد مؤتمر دولي حول اللاجئين في دمشق هو ذاته من كان قد رفض صناعة مسار أستانة عند ترويجه في نهاية عام 2015 وبداية عام 2016، ثم عاد وأصبح أحد المشاركين فيه، بقرار تركي، من دون العودة إلى الهيئة السياسية التي كانت المسؤولة عن قبول مثل هذه المشاركات أو رفضها، وهو الذي أعلن رفضه حضور مؤتمر سوتشي في يناير/ كانون الثاني 2018، ثم عاد وتعامل مع نتائجه كخطة عمل تمثلت في اختصار الحل السياسي بإنشاء لجنة لصياغة الدستور السوري، أو تعديله في جنيف.

> لم تكن المعارضة السورية في منأىً عن الاصطفاف «مع أو ضد» ترامب كل حسب مصالحه الضيقة

على الرغم من أن مؤتمر اللاجئين فكرة روسية، فهو، في الآن نفسه، دعاية انتخابية دولية لبشار الأسد في استحقاق الانتخاب الرئاسي منتصف العام المقبل، وهو اليوم يواجه الأجواء نفسها التي سبقت مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي (2018) ويحضره أطراف أستانة وممثلون عن دول الجوار، سواء كان هذا الحضور بمستوى تمثيلي عالٍ أو منخفض، فهو تشريع دولي له، ولنتائجه. ويأتي حضور ممثل الأمم المتحدة في دمشق بصفة مراقب ليعطي المؤتمر أبعاده التي تسعى إليها موسكو خطوة أولية لتأسيس مسار جديد تحت مسمى إنساني، يرافق مسار أستانة العسكري، ويطوّقان معاً المسار السياسي المحدود أصلا في جنيف.

تتكرّر خديعة موسكو للمعارضة في أستانة وسوتشي، هذه المرة، في دمشق، مع بداية عهد أميركي جديد، تسعى من خلاله موسكو وإيران، وإلى جانبهما تركيا (حليفة الائتلاف الوطني الرافض للمؤتمر)، إلى اختبار حقيقي للسياسات الجديدة للرئيس المنتخب، قبل أن يتخذ صفته التنفيذية. ومن خلال ذلك، سترسم خطواتها اللاحقة في تحديد المرشح الوهمي المنافس للرئيس السوري بشار الأسد، ومدى عمق التغييرات اللازمة في الدستور الجديد الذي ستقدمه عربون صداقة للساكن الجديد في البيت الأبيض، والذي يهمّه أن تكون الثلاثية الأستانية (روسيا - إيران - تركيا) ضمن قائمة أصدقائه في مرحلة ما بعد التطبيع العربي الإسرائيلي.

(كاتبة سورية)

سورية ومخاطر انتقال السلطة في أميركا

غازي دحمان

انتهت الانتخابات الرئاسية الأميركية، وبعيداً عما سيجري داخل الولايات المتحدة من محاكمات ومماحكات، فإن العالم، كله، يقف على أعتاب مرحلة جديدة، انتظرها بعضهم بترقب واهتمام، فيما يخاف آخرون من تداعياتها، لتأثيرها على مواقفهم ومواقعهم، وخصوصا الذين ارتبطوا باستثماراتٍ سياسيةٍ وعسكرية، طويلة المدى، مع إدارة الرئيس دونالد ترامب.

أثبتت الانتخابات الأميركية، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الولايات المتحدة ما زالت محرّك العالم، وأهم وحداته السياسية، وعلى الرغم مما يقال عن تراجع التأثير الأميركي، وانحدار القوة الأميركية، إلا أن ذلك كله يبدو مجرد كلام نظري، بدليل أن العالم كله، ومنذ بداية الانتخابات الأميركية، قبل شهور طويلة من هذا الوقت، قد أجل برامجه ومشاريع أعماله، حتى معرفة هوية الفائز في الانتخابات، للبناء على الشيء مقتضاه، فلكل رئيس حسابات خاصة وتكتيكات مختلفة، حسب أولويات هذا الرئيس وطبيعة اهتماماته.

تختلف الرئاسة القادمة عن جميع الرئاسات الأميركية السابقة، على الأقل في العقود الأخيرة، بالنظر لما تواجهه من تحديات جيواستراتيجية في وجه أميركا، نتيجة صعود قوى دولية وإقليمية، باتت ترى أنه يحقّ لها الاستئثار بحصص من الثروة العالمية، توازي تقديرها لقوتها، وتقديرها لتراجع القوة الأولى في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، وقد أحدث هذا الوضع نوعاً من الفوضى في النظام الدولي وخللاً في مساراته، ما بات يستلزم إعادة هيكلته، سواء لجهة تكريس السيطرة الأميركية أو إعادة توزيع القوّة بين أطرافه، القديمة والناشئة. لكن، وبعيداً عن توجهات السياسة الأميركية، وأنماط التعامل التي ستتخذها تجاه القضايا التي تشكّل محاور السياسة الدولية، والقوى الحليفة والمنافسة لأميركا، تعتبر المرحلة الانتقالية، مرحلة تسليم وتسلم السلطة من إدارة إلى أخرى، مرحلة خطرة بكل معنى الكلمة، حيث تصبح اميركا، في هذه المرحلة، مثل «البطة العرجاء»، وتكون الرئاسة فيها أشبه بحكومة تصريف أعمال، لا يحقّ لها اتخاذ قرارات مهمة، وجل ما تستطيع فعله هو تسيير الشؤون الأميركية الداخلية.

تتأتى خطورة هذه المرحلة من إدراك اللاعبين الدوليين والإقليميين حدود القوة الأميركية وماهيتها في هذه المرحلة، ويحكم سلوكهم فيها، إما رغبة هذه الأطراف بتثبيت المكاسب التي تم تحقيقها في عهد إدارة ترامب، وتحويلها إلى وقائع تجاوزها الزمن، ولم يعد بقدرة الإدارة الجديدة تغييرها، أو رغبة بعض الأطراف فرض وقائع جديدة ، كان من الصعب فرضها في مرحلة حكم إدارة ترامب، وترى أن المرحلة الانتقالية تمثل فرصة لتحقيق أهدافها تلك. تصنف منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق التي يرجح أن تشهد متغيرات بقدر ما في المرحلة الانتقالية للحكم في الولايات المتحدة الأميركية، ذلك من كونها الملعب الأساسي للاعبين لهما حساباتهما الخاصة، وإن بطريقة مختلفة، بالنسبة للقادم الجديد للبيت الأبيض، وهما روسيا وإيران.

ولروسيا تجربة مهمة في هذا المجال، فقد استثمرت مرحلة انتقال الحكم من الديمقراطيين إلى الجمهوريين في الانتخابات الماضية، لتحقيق أكبر اختراق لها في سورية، والذي تمثل في السيطرة على حلب التي تؤكد جميع القراءات الخاصة بالملف السوري أن سقوطها شكّل بداية انحسار المعارضة السورية عسكريا وسياسياً، نظراً إلى أهميتها الإستراتيجية والرمزية. تعتقد روسيا أن إدارة جو بايدن لن تعترف لها بالإنجاز السوري، فضلاً عن أن العلاقة بين الطرفين ستكون معقّدة وصعبة، وسيخوضان مفاوضات شاقة حول ملفاتٍ عديدة. لذا فإن الفعالية الروسية ستتركز في المرحلة المقبلة، وإلى حين تسلم بايدن السلطة واستقرار الديمقراطيين في الحكم، على تثبيت أقدام روسيا في الملفات المهمة، والتي تأتي سورية في مقدمتها، لجعل أي تحرك أميركي لاحق غير ذي فائدة، ولإقناع إدارة بايدن بأن الوقت فاتها، وأن أي محاولة لتغيير الأوضاع الحالية في سورية ليست سوى تضييع للوقت والجهد.

> استثمرت روسيا مرحلة انتقال الحكم من الديمقراطيين إلى الجمهوريين في الانتخابات الماضية، لتحقيق أكبر اختراق لها في سورية

وبناء على ذلك، تسارع روسيا إلى عقد مؤتمر للاجئين في دمشق، والذي هو، في حقيقته، محاولة لإعادة تأهيل الأسد وتشجيع المترددين والخائفين من الإدارة الأميركية لتطبيع علاقاتهم مع الأسد وضخ الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار. كما من المرجح أن تفتح روسيا قناة تفاوض بين النظام وإسرائيل، لفرض دمجه في المشهد الدولي، لما لإسرائيل من تأثير على أميركا والغرب. لكن الأخطر من ذلك كله احتمال إقدام روسيا على محاولة السيطرة على مناطق جديدة في شمال سورية، عبر سياسة الأرض المحروقة وتهجير ملايين من السوريين، وثمّة مؤشرات عديدة عن احتمال قيام روسيا ونظام الأسد بهذا الفعل.

سوف تستثمر إيران انشغال الأميركيين بعملية انتقال السلطة، لتدعيم ركائز مشروعها في العراق وسورية، بعد أن وضعتها إدارة ترامب تحت المجهر في الفترة الأخيرة، كما ستعمد إلى تثبيت أوراقها، قدر الإمكان، في سورية، لإخراجها من دائرة المفاوضات المتوقع إجراؤها مع إدارة بايدن بشأن ملفها النووي ونشاطها الإقليمي.

ومن المرجّح، في هذه الحال، إقدام مليشيات إيران، في مرحلة تغير الإدارة الأميركية، على تعزيز وجودها في مناطق شرق سورية، ومحاولة اختراق العشائر العربية في مناطق شرق الفرات، فضلاً عن تقويض فصائل المعارضة المسلحة في أرياف إدلب وحلب. وهكذا، وقبل أن تتفرغ إدارة بايدن لإعادة هندسة الأوضاع الإقليمية والدولية، وإعادة تقييم أدوار اللاعبين الآخرين، تخطّط أطراف كثيرة، تضرّرت أو استفادت من مرحلة إدارة ترامب، إلى وضعها أمام وقائع قد يكلفها تغييرها أثمانا كبيرة، ودفعها تالياً إلى التعايش مع الأوضاع الجديدة.

(كاتب فلسطيني في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads